إشكالية الموقف المزدوج من تعاطي الكحوليات

في ضوء علم الاجتماع

(المجتمع التونسي نموذجاً)

محمود الذاودي*

موضوع البحث وهدفه

يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء، بالتحليل والمناقشة، على:

1- الموقف المزدوج الذي يتعامل به المجتمع التونسي مع ظاهرة تعاطي المشروبات الكحولية.

2- مدى قدرة هذا المجتمع على التصدي لعملية شرب الكحوليات ومعالجة آثارها بين أفراده وفئاته.

وبعبارة أخرى، نحاول الإجابة على السؤال التالي: هل يُضْعِف الموقف المزدوج من تعاطي المشروبات الكحولية أم يقوي من قدرة المجتمع في تعامله مع هذه الظاهرة التي يحتكرها عالم الرجال تقريباً؟ وليس ذلك بغريب في مجتمع "ذكوري" التوجه والسلطة. فطموح بحثنا إذن هو طموح معرفي اجتماعي (سوسيولوجي) في المقام الأول. أي أننا نرمي إلى استجلاء طبيعة تأثير الموقف المزدوج للمجتمع التونسي من تعاطي الكحوليات في مدى قدرته على التعامل مع هذه الظاهرة سلبا و إيجابا. فهو بذلك بحث ينتمي إلى ما يسمى بدراسة الحالة (Case study) في مصطلح طرق البحث في العلوم الاجتماعية.[1]

---

* أستاذ علم الاجتماع – كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية الجامعة الإسلامية العالمية – ماليزيا، دكتوراه في علم من جامعة مونتريال بكندا 1979م.

[1] De Bruyne et autres: Dynamiqe de la Recherche en Sciences Sociales Paris, PUF 1974, pp211-215 Paris.

انظر كذلك المقال القيم حول أدبيات علم اجتماع الكحول في مجلة:

Contemporary Sociology vol 22 No.3, May 1993, pp366-69.

مفهوم الموقف المزدوج

نعني بمصطلح الموقف المزدوج هنا تبني السلطة التونسية المسئولة بصورة خاصة والمجتمع التونسي بصفة عامة سياسة ذات وجهين أو مكيالين في التعامل مع ظاهرة المشروبات الكحولية. فتارة يمنع المشِّرع التونسي التونسيين من تعاطي المشروبات الكحولية في زمان معين ومكان معين. وتارة أخرى يسمح لهم بتعاطيها في زمان ومكان معينين.

ولا يقتصر هذا الموقف المزدوج، في نظرنا، على المجتمع التونسي فحسب بل هو يمثل الموقف السائد في معظم المجتمعات العربية ذات الأغلبية المسلمة. ومن ثم فمن الجائز تعميم الكثير من خلاصات دراسة الحالة هذه على أغلبية مجتمعات الوطن العربي.

تفشي تعاطي الكحوليات في المجتمع التونسي

يمكن القول من منظور اجتماعي (سوسيولوجي): إن تعاطي المشروبات الكحولية في المجتمع التونسي يعد ظاهرة اجتماعية. أي أن تناول المشروبات الكحولية ظاهرة متفشية بين عدد لا يستهان به من التونسيين من كل الفئات الاجتماعية.[2] فالملاحظة المجردة والحديث مع عامة الناس يؤكدان للباحث الاجتماعي أن تعاطي البيرة[3] (الجعة) والخمور ظاهرة شائعة في كل مكان: في الأرياف والمراكز الحضرية للقطر التونسي، وفي القرى الصغيرة والمدن الكبيرة، وفي الجنوب والشمال، وفي الشرق والغرب لهذا القطر. ولا يمكن أن يكتمل وصف ظاهرة انتشار تعاطي المشروبات الكحولية دون ربطها بعاملي الزمان والمكان اللذين يؤثران في بلورة الظاهرة بوصفها واقعا اجتماعيا معيشا. فشأنه شأن سائر الأنشطة التي يقوم بها الإنسان في الحياة، يقع تعاطي المشروبات الكحولية في مكان (فضاء) ما، ويتم في زمان ما.

---

[2] إن محاولة السلطات التونسية التستر على حجم ظاهرة تعاطي الكحوليات وبعض الظواهر الاجتماعية الأخرى في المجتمع التونسي لا تسهل على الباحث الحصول على الوثائق والمنشورات والمعطيات اللازمة. وحتى إن سلمت إلى الباحث بعض المعطيات بهذا الخصوص، فكيراً ما تكون مشوهة كما سنرى لاحقاً في هذه الدراسة.

[3] البيرة هي حصيلة لعصر الحبوب المخمرة. أما الخمر فهي نتيجة لعصر الفواكه.

انظر أميرة عبد الستار البيروتي: الكحول وجسم الإنسان، (الموسوعة الصغيرة 104، بغداد، دار الجاحظ للنشر 1989) ص6.

فضاءات تناول المشروبات الكحولية

يمكن تصنيف مُعْطَى الفضاء الذي تُتناول فيه المشروبات الكحولية في المجتمع التونسي صنفين:

1- الفضاء العام الذي يشمل العديد من المقاهي المنتشرة في القرى والمدن. كما أن هناك عدداً كبيراً من المطاعم والفنادق التي يرخص لها ببيع المشروبات الكحولية لزبائنها من التونسيين والأجانب على حد سواء. أما الحانات فهي فضاءات عامة مخصصة لتعاطي المشروبات الكحولية.

2- أما ما يمكن أن نسميه بالفضاءات الخاصة، التي يتعاطى فيها التونسيون المشروبات الكحولية، فهي متعددة الأصناف.

فالتونسيون يتناولون المشروبات الكحولية في المنزل والشقة، وفي الحقل والكهف والسيارة ... وفي كل مكان آخر بعيد عن أنظار العامة. فممارسة تعاطي المشروبات الكحولية في المجتمع التونسي، تشبه، إلى حد كبير، النمط المتبع في المجتمعات الغربية المعاصرة. أي أن المواطن التونسي، مثل صنوه في المجتمعات الغربية، يجد بكثير من الحرية ضالته من المشروبات الكحولية سواء في الفضاءات العمومية أو الفضاءات الخاصة. وهو بهذا يختلف عن المواطن السعودي، مثلا، الذي لا تسمح له قوانين الشريعة الإسلامية المتبناة في بلاده بتعاطي المشروبات الكحولية في الأماكن العامة. وتبقى بذلك الفضاءات الخاصة الملاذ الوحيد لتعاطي المشروبات الكحولية سواء من قبل المواطنين السعوديين أو الأجانب المقيمين في المملكة.

عامل الزمن وتعاطي المشروبات الكحولية

وكما أشرنا، فإن تناول المشروبات الكحولية في الفضاءات العامة والخاصة في المجتمع التونسي يتأثر بعامل الزمن. فمن جهة، يسمح للمقاهي العامة التي لها رخصة توزيع المشروبات الكحولية أن تقدم لزبائنها البيرة ابتداء من الساعة الثالثة بعد الظهر حتى الثامنة مساء كل يوم ما عدا يوم الجمعة. ومن جهة ثانية، فإن تعاطي المشروبات الكحولية في الفنادق والمطاعم مسموح به يوم الجمعة. فمن حق الفنادق، مثلا، تقديم المشروبات الكحولية من الساعة الحادية عشرة صباحاً حتى منتصف الليل كل أيام الأسبوع. وهكذا فعامل الزمن يَحُدُّ شيئا ما من حرية التونسي في تعاطيه للمشروبات الكحولية فيما سميناه بالفضاءات العامة؛

ويذهب بعضهم إلى أن تلك المحدودية الزمنية قد تؤثر سلبا على الشاربين للكحوليات، فتجعلهم يكثفون من شربها في تلك الفترة المخصصة لتعاطيها في الأماكن العامة، مما يؤدي إلى ارتفاع نسبة الأفراد الذين يبلغون درجة السكر أو يقتربون منه.[4]

ولا تكتفي تشريعات تناول المشروبات الكحولية في المجتمع التونسي بالتأثر بعدد الساعات يومياً، أو بعدد الأيام (الجمعة) أسبوعيا، تلك التي لا يسمح فيها بتقديم المشروبات إلى الزبائن في المقاهي العامة. بل أنها تتأثر أيضاً سنوياً بقانون منع تقديم المشروبات الكحولية للتونسيين في كل الفضاءات العامة طوال شهر رمضان، وبعبارة أخرى، فشهر رمضان هو الشهر الوحيد الذي يتوقف فيه التونسيون عن تناول المشروبات الكحولية في الأماكن العامة.

ولا بد من الإشارة هنا إلى أن فصل الصيف يؤثر تأثيرا كبيرا هو الآخر في تعاطي المشروبات الكحولية عند معظم الشرائح الاجتماعية التونسية، وذلك لسببين على الأقل:

1- يعتبر فصل الصيف فصل السهرات. إن علاقة الارتباط correlation بين قضاء الأمسيات والليالي بعيدا عن المنزل والأهل من جهة، وازدياد احتمال تعاطي المشروبات الكحولية من جهة ثانية، علاقة تنحو إلى أن تكون قوية.
2- إن فصل الصيف هو فصل الأعراس وحفلات الزواج في المجتمع التونسي اليوم. ويكثر تناول المشروبات الكحولية في هذه المناسبات، كما أن تعاطي المشروبات الكحولية بمناسبة الاحتفال برأس السنة الميلادية يزيد هو الآخر عند الشرائح الاجتماعية التونسية عموما. فأول يوم في السنة الميلادية أصبح يوم عطلة رسمية، خاصة في القطاع الحكومي العام، مثلما هو الأمر في المجتمعات الغربية. وقد أصبحت ظاهرة السهرة ليلة اليوم الأول من يناير (أو ما يسمى بالفرنسية لوروفايون Le

[4] يتمثل تأثير الكحوليات على المخ في التقليص من نشاطه. فحتى الكمية الصغيرة منها تؤثر في المقدرة الكلامية للفرد وفي اتزانه، كما أنها تعطل مقدرته الفكرية والتقييمية للأشياء، وكثيراً ما يفقده قوة الانضباط. والشرب يسهل لمزاج الغضب أن يطفو عند الناس، فتشتعل عواطفهم فيندفعوا إلى القيام بأعمال وحشية وغير معقولة.

انظر كتاب:

N. Kessel and H. Walton London: Alcoholism (Penguin Books, 1965) pp26-27.

reveillon) منتشرة بين فئات المجتمع التونسي.[5] ولكونه تقليدا مستوردا من المجتمعات الغربية، "فالروفايون" يقترن بطريقة شبه حتمية بشرب الكحول. فيقوم بعضهم بحجز مقاعدهم مسبقا في المكان المعين حتى يقضوا "الروفايون" كما ينبغي. ويبلغ الأمر أكثر من ذلك، حيث يتحدث الناس عن أولئك الرهط من التونسيين الذين يسافرون خارج الوطن لقضاء "الروفايون" في الأقطار الأوروبية بدل قضائه في تونس.

الإسلام وشرب الكحوليات في المجتمع التونسي

يتضح مما أسلفنا أن لاعتناق المجتمع التونسي العقيدة الإسلامية أثراً في طبيعة التشريعات التي تسن للتعامل مع المشروبات الكحولية، فمنع التونسيين من تعاطي المشروبات الكحولية كامل يوم الجمعة مثال على تأثير عامل الدين الإسلامي في ذلك. فالجمعة يوم متميز عن بقية أيام الأسبوع في الإطار الإسلامي، ففيه تعتبر صلاة الجماعة (الجمعة) فرضا حتما على المسلمين. وهو يوم عطلة أسبوعية في معظم المجتمعات الإسلامية.[6] وبعبارة أخرى، فهو أكثر أيام الأسبوع قدسية في شعور المسلمين وثقافتهم. ومن ثم تأثر التشريع التونسي بخصوصية القداسة ليوم الجمعة في منع التونسيين من تعاطي المشروبات الكحولية في المقاهي العامة. ويبرز تأثير عامل الدين الإسلامي بصورة أكثر وضوحا في حظر التشريع التونسي حظرا باتا على التونسيين تعاطي المشروبات الكحولية في كل الفضاءات العامة كامل شهر رمضان. فشهر رمضان هو أقدس شهور السنة جميعا عند المسلمين. فهو شهر الصيام والتعبد والتحكم في الشهوات والغرائز البشرية.

الموقف المتذبذب للتشريع التونسي

إن منع التشريع التونسي التونسيين من تناول المشروبات الكحولية يوم الجمعة وكامل شهر رمضان **لا يجعل التشريع التونسي تشريعا إسلاميا في الصميم بخصوص تعامله مع الكحوليات**. فالمسحة الإسلامية لهذا التشريع يغلب عليها التذبذ: فمن جهة يحرم القرآن والسنة والمذاهب الفقهية الإسلامية جميعا على المسلمين

---

[5] تتدخل سلطات الأمن التونسية في هذه الليلة التي يكثر فيها عدد السكارى، ويبدو أن تلك السلطات تكتفي بمنعهم من السياقة دون أن تحجز رخص السياقة أو تجبرهم على دفع غرامة مالية مقابل سياقتهم في حالة سكر.

[6] يعطل القطاع الحكومي التونسي العام عن العمل في النصف الثاني فقط من يوم الجمعة.

تعاطي المسكرات في الفضاءات العامة والخاصة على حد سواء. ومن جهة أخرى، لا يمنع التشريع التونسي تعاطي المشروبات الكحولية على التونسيين إلا يوم الجمعة وفي شهر رمضان تأثرا بالعامل الإسلامي، كما بينا.

فتحريم الإسلام لتعاطي المشروبات الكحولية تحريم مطلق،[7] أي أنه يحرم على المسلمين شرب المسكرات في أي زمان وفي أي مكان. فلا بداية السنة أو نهايتها ولا بلوغ الفرد ثماني عشرة سنة أو عشرين سنة، ولا احتفاله بالزواج أو بعيد ميلاده، ولا وجوده في مسكنه ولا في المقهى يسمح له، من وجهة النظر الإسلامية، أن يقدم على شرب الكحوليات. ولا تَقْبلُ الرؤيةُ الإسلامية عوامل الجنس والعمر والفقر والغنى واللون الخ... مُسَوّغات لتعاطي المشروبات الكحولية. فالإسلام يحرم، بدون تمييز، تعاطي المسكرات على كل من الذكر والأنثى، والشاب والشيخ، والغني والفقير، والأبيض والأسود، وذلك بصورة حاسمة قاطعة. فالناس سواسية كأسنان المشط في الإسلام بالنسبة لتحريم المشروبات الكحولية عليهم، مثلما أنهم كذلك بالنسبة لبقية أحكام الشريعة الإسلامية. ففي المنظور الإسلامي، تعد الأسس التي أباحت بسببها المجموعات البشرية المختلفة تعاطي الكحوليات أسسا باطلة. إذ إن مضارها للأفراد والجماعات محققة أكيدة، وهي تربو بكثير على منافعها. فالمصلحة العامة الحقيقية للجنس البشري هي المقياس الأول والأخير في الإسلام لسن هذا التشريع أو ذاك، حظرا أو إباحة.

فمصلحة الجنس البشري في عدم إباحة تناول الكحوليات مبدأ ثابت في التصور الإسلامي، فلا يجوز إذن التضحية به من أجل بعض العوامل الظرفية التي قد يختلف فيها الناس كعامل الجنس والجاه.

---

7 لا يتطرق القرآن إلى مسألة الكحوليات إلا في أربع آيات فقط. فآية سورة النساء تحرمها على المسلمين أثناء الصلاة: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَىٰ** حَتَّىٰ تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ﴾ (النساء: 43)، أمّا آية سورة البقرة (219) فتأتي لتعقلن أسباب تحريم الخمر ﴿**يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا** إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِن نَّفْعِهِمَا﴾ ثم يختم القرآن الحديث عن إشكالية تعاطي الخمر هكذا: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالأَنصَابُ وَالأَزْلاَمُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ، إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَن يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاء فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَن ذِكْرِ اللّهِ وَعَنِ الصَّلاَةِ فَهَلْ أَنتُم مُّنتَهُونَ؟﴾. فالآيتان آيتا حسم في الموضوع. الخمر رجس وهي توقد نار العداوة والبغضاء بين المؤمنين من جهة وهي من جهة أخرى، سبب لإبعادهم عن رحاب الله بإعراضهم عن ذكره وعن إقامة الصلاة. ثم يأتي سؤال التأنيب: فهل أنتم منتهون عن هذه الأفعال المنكرة؟

ومقارنة بهذا الموقف الإسلامي الشفاف والحاسم من تعاطي الكحوليات، فإن موقف المشّرع التونسي لا يمنع التونسيين في المقابل من تعاطي الكحوليات إلا في حدود ضيقة. وبعبارة أخرى، إن سياسية المشرع التونسي في مسألة التعامل مع الكحوليات في المجتمع التونسي الحديث يغلب عليها **الازدواجية والتناقض**. فمن ناحية، يمنع هذا المشَّرع التونسيين من تناول المشروبات الكحولية في الأماكن العامة يوم الجمعة وكامل شهر رمضان، وذلك بسبب الحساسية الإسلامية للمجتمع التونسي. ومن ناحية ثانية، يسمح هذا المشّرع نفسه بتعاطي التونسيين للكحوليات في بقيمة أيام الأسبوع وشهور السنة في الأماكن العامة والخاصة، **وكأن المجتمع التونسي يفقد، عندها، هويته الإسلامية**.

إن هذا الموقف المتذبذب لسلطة التشريع في تونس من قضية المشروبات الكحولية هو الموقف السائد في أغلبية المجتمعات العربية المسلمة. فالسعودية وليبيا والسودان واليمن هي البلدان الوحيدة، في حدود علمنا، التي تمنع تعاطي الكحوليات في الأماكن العامة على مواطنيها وعلى المواطنين الأجانب كذلك. ومن وجهة نظر اجتماعية (سوسيولوجية)، فإن الموقف الذي يمثله النموذج التونسي من التعامل مع الكحوليات لا يمكن إلا أن يحدث توترات وتناقضات داخل النسق الاجتماعي social system، أي المجتمع. فتناقض القيم والمعايير والتشريعات والسياسات الاجتماعية بخصوص الشيء الواحد لا يمكن أن يساهم في تناسق المجتمع بوصفه كيانا كليا.

رؤية اجتماعية(سوسيولوجية) نفسية لانعكاسات الموقف المزدوج على المجتمع

إن الموقف المزدوج الذي يتبناه المجتمع التونسي في تعامله مع المشروبات الكحولية يؤدي، حسب تعبير العلوم الاجتماعية الحديثة، إلى وجود نسقين ثقافيينTwo Cultural systems في نفس المجتمع، ولذلك انعكاسات غير يسيرة من وجه نظر اجتماعية. ويمكن إيجاز آثار الازدواجية على المجتمع، عموما، في أربعة أمور:

1- ازدياد درجة الصراعات الثقافية.
2- تدني حالة التضمن الاجتماعي.
3- ازدياد نسب الانحراف والجريمة.

4- تدني قدرة المجتمع على مجابهة القضايا والمشاكل الناجمة عن اتصاف المجتمع بالازدواجية.

أما بالنسبة للآثار الثلاثة الأولى، فإن أدبيات العلوم الاجتماعية المعاصرة تتحدث بإسهاب عن علاقة الارتباط correlation بين ازدواجية أنساق القيم الثقافية في المجتمع من ناحية، وبروز الصراعات الثقافية وضعف روح التضامن الاجتماعي وازدياد السلوكيات الانحرافية والإجرامية من ناحية أخرى. إن مفهوم اللامعيارية anomie، الذي أوضحه عالم الاجتماع الفرنسي إميل دوركايم Emile Durkheim، يشير بكثير من الشفافية إلى تدهور حالة التضمان والتماسك الاجتماعيين من جهة وميل نسبة الانحرافات والجرائم إلى الارتفاع في المجتمع من جهة ثانية.[8] فضعف قدرة القيم والثقافات وتراجع فاعليتها (بسبب صراع القيم والمعايير الثقافية) في توجيه سلوك الأفراد والجماعات لا يمكن، في نظر دوركايم، إلا أن يؤدي إلى **تصدع تماسك المجتمع** بوصفه نسقاً اجتماعياً، ومن ثم إلى تحرر الفرد من التزامه بالعمل والقيم والمعايير الثقافية لمجتمعه، الأمر الذي يؤدي في نهاية المطاف إلى استعداد أكبر لدى أفراد المجتمع لاقتراف السلوكيات الانحرافية والإجرامية. وبعبارة أخرى، فحالة اللامعيارية التي يصاب بها المجتمع وأفراده تضعف، في نظر دوركايم، من قدرة الضبط الاجتماعي social control على توجيه سلوك أفراد المجتمع وفئاته المختلفة. ويرى دوركايم أن حالة اللامعيارية تحصل عندما تجتمع بعض العوامل التي تجعل المجتمع لا ينجح في دمج أفراده في نسقه الاجتماعي. ولكي يفلح المجتمع في ذلك ينبغي:

1- أن يكون سلوك الأفراد موجها بالمعايير والقيم الثقافية للمجتمع.

2- أن تُكوَّن تلك المعايير والقيم نسقا قيميا متماسكا ومتناسقا.

3- ينبغي أن يكون كل فرد متضامنا أخلاقيا مع الآخرين بحيث لا يتجاوز بسلوكه الحدود المسموح بها اجتماعيا. فإذا ضعفت معايير المجتمع وقيمه الثقافية أو وجد صراع بينها أو تخلى الفرد عن التزاماته التضامنية مع أفراد مجتمعه، فإن تجسد اللامعيارية يصبح من وقائع الساحة الاجتماعية.[9]

---

8 Durkheim, E: Les Regles de la Methode Sociologique (Paris PUF) pp54-57.

9 وكمثال على اللامعيارية في الساحة الاجتماعية التونسية نسوق المثال التالي: إن تفشي تعاطي الكحوليات منتشر جداً في مدينة نفطة بالجنوب التونسي إذ يروي بعضهم أن المتعاطين للمشروبات الكحولية في الفضاءات العامة كثيراً ما يقومون بالتكبير "الله أكبر" عند سماعهم الأذان للصلاة.

وليس من المبالغة في شيء القول إن حالة اللامعيارية بالمعنى الدوركايمي هي الحالة التي تغلب على موقف المجتمع التونسي بالنسبة لتعاطي المشروبات الكحولية. فمن جهة، يقر التونسيون المتعاطون للكحوليات والمقلعون عنها بأن دينهم الإسلامي يحرم عليهم تناولها. ومن جهة ثانية، هناك عدد كبير منهم يمارسون فعلا شرب الكحوليات كما أشرنا. وتسمع البقية الباقية من التتونسيين عن إنتشار ظاهرة تعاطي الكحوليات في المجتمع التونسي، أو تشاهد بأم عينيها نماذج من التونسيين في المقاهي والحانات والفنادق الخ... يشربون الكحوليات على مرأى من الجميع. وبتعبير علم النفس الاجتماعي، فنحن هنا أمام تناقض سافر بين الجانب الاعتقادي belief component لمواقف attitudesالتونسيين والواقع الاجتماعي الذي يسمح لهم بتعاطي الكحوليات، أي الجانب السلوكي (behavior component).

وهناك نتيجتان مباشرتان لهذا الوضع وفقا لمنظور العلوم الاجتماعية الحديثة:

1- فعدم توافق الجانب الاعتقادي (تحريم الدين الإسلامي لشرب الكحوليات على المسلمين) عند التونسي المسلم، وتنافره مع ممارسته الشخصية شربا للكحوليات (الجانب السلوكي)، أو مشاهدته معاقرة التونسيين الآخرين لها (وهذا جانب سلوكي أيضاً)؛ كل ذلك يؤدي في نهاية المطاف إلى ما سماه الاختصاصي الأمريكي في علم النفس الاجتماعي فستنجر" festingerبالتنافر الإدراكي "cognitive dissonanceالذي يطبع شخصية الفرد التونسي.[10] ويعني هذا المفهوم عند العالم المذكور أن الفرد يتميز بنوع من التماسك الداخلي في عواطفه وأفكاره وتصوراته ومعتقداته، كما أن أفعاله تكون مجموعا متوازنا ومتجانسا. فإذا إضطر الفرد إلى أن يسلك سلوكا يتعارض مع نسق قيمه بما يترتب عليه من تصدع في التوافق بين الباطن (الجانب الداخلي) والظاهر (الجانب السلوكي)، فإن ذلك يؤدي إلى حالة من التنافر الإدراكي تسبب اضطرابا نفسيا للشخص.[11] هذا على مستوى الآثار النفسية التي يتعرض لها الفرد (microlevel).

---

10 Festinger, L: A Theory of Cognitive Dissonance (Stanford, California: Stanford University Press, 1957).

11 المصدر السابق.

2- أما على مستوى آثار ذلك على المجتمع الكبيرmacro level، فمفهوم اللامعيارية anomie عند عالم الاجتماع الفرنسي دوركايم يتصف بكثير من المصداقية في تشخيص حالة المجتمع التونسي ذي الموقف المزدوج إزاء مسألة تعاطي الكحوليات. فهذه الازدواجية لا يمكن إلا أن تربك فاعلية المعايير والقيم الثقافية الموجهة لسلوك الأفراد والجماعات بشأن تعاطي الكحوليات.

وبعبارة أخرى، إن تناقض المعايير والقيم الثقافية الإسلامية مع المعايير والقيم غير الإسلامية وصراعها معها بشأن تعاطي المشروبات الكحولية في المجتمع التونسي سوف يؤدي إلى **حالة من الفوضى في نسق القيم والمعايير الثقافية بشأن التعامل مع هذه الظاهرة** في المجتمع المعني.

وبتعبير دور كايم، فحالة الفوضى هذه هي اللامعيارية ذاتها. واللامعيارية الثقافية والاجتماعية تفسح، حسب رأي هذا العالم الاجتماعي، المجال أمام الأفراد والجماعات لإشباع غرائزهم وحاجاتهم الآنية بمزيد من الحرية. وعلى هذا الأساس أكد دور كايم علاقة الارتباط القوية بين انتشار حالة اللامعيارية في مجتمع ما، من جهة، وازدياد نسبة أنماط السلوك الانحرافي والإجرامي في ذلك المجتمع من جهة ثانية، ونظرا للميل **الأكبر والأكثر** إلحاحا عند الكائن البشري لتلبية غرائزه البيولوجية وشهواته الدنيا، فإن حالة اللامعيارية في النسق الثقافي للمجتمع التونسي تحرر الفرد من كثيرمن ضوابط المجتمع والتزاماته ذات الجذور الإسلامية. ولا يمكن في هذا الوضع إلا أن تزداد نسبة المتعاطين للكحوليات وبالتالي نسبة المدمنين عليها في المجتمع التونسي اليوم.

الموقف اللامزدوج للمجتمع وقدرته على مجابهة آثار الكحوليات

إن السياسة المزدوجة إزاء تعاطي المشروبات الكحولية في المجتمع التونسي وبقية المجتمعات العربية لا تقتصر على إحداث التوترات والتناقضات واللامعيارية في أنساق القيم الثقافية لتلك المجتمعات بل تعمل **بنفس القدر على تعطيل المجتمع** التونسي عن مواجهة المشاكل الناتجة عن تعاطي الكحوليات وحلها، أو على الأقل التقليل من أخطارها.

ولكي نبرز ذلك بكثير من الشفافية، نضرب أمثلة لسياسات بعض المجتمعات الغربية التي لا ازدواج في موقفها من تعاطي المشروبات الكحولية. فلمواجهة الكحوليات ومعالجتها بدأت هذه المجتمعات منذ سنين

في اتخاذ إجراءات واتباع خطط وسياسات لِتحُدَّ من الآثار السلبية لشرب الكحوليات على الفرد والمجتمع. فقد شنت حملات متزايدة في المجتمعات الغربية المتقدمة مثل كندا والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا **لتحسيس المواطنين وتوعيتهم بمخاطر شرب الكحوليات** على سائقي السيارات والحافلات والشاحنات وغيرهم.

فحملات التوعية من أجل التقليل من حوادث الطرقات نتيجة لشرب الكحوليات تأخذ في المجتمع الكندي، على سبيل المثال، ثلاثة أشكال:

أ. انتشار ظاهرة تعليق اللافتات على السيارات والحافلات والشاحنات، وهي لافتات تتوجه للمواطن بألاَّ يجمع بين السياقة وشرب الكحوليات: "إذا كنت تسوق فلا تشرب (If you drive don't drink).

ب. تقوم **وسائل الإعلام** من صحف وإذاعات ومحطات تلفزيونية بحملات توعية مشابهة لتحسيس القطاع الواسع من الفئات الاجتماعية بأخطار الجمع بين الشرب والسياقة على حياة السائقين أنفسهم وحياة الآخرين.

ج. يتزايد عدد **المراكز المختصة** بدراسة مشاكل الشرب والسياقة وأخطار الكحوليات بصفة عامة على صحة المتعاطين لها وحياتهم. ولهذه المراكز عدة برامج وثائقية بالصوت والصورة الحية الملونة تسهب في عرض أخطار تعاطي المشروبات الكحولية وآثارها، لا بما تسببه من حوادث الطرق فحسب، بل كذلك بما تجره على صحة المتعاطي لها وصحة أولاده. فهذه البرامج الوثائقية تستعملها المراكز المشار إليها لتوعية المواطنين الذين يحضرون اجتماعات التوعية التي تنظمها تلك المراكز، كما أن المواطن العادي يستطيع اقتناء تلك البرامج المسجلة؛ ليستمع إليها أو يشاهدها في منزله على شاشة تلفازه. ولا تقتصر هذه الأنشطة على تكثيف تحسيس المواطن بأخطار اقتران الشرب بالسياقة، بل هي أيضاً تنصحه بما ينبغي القيام به إذا ما شرب الكحوليات مثلا في سهرة ما بعيدا عن مكان سكناه، مثل أن تنصحه بأن لا يركب سيارته ويأخذ

بمقودها عائدا إلى حيث يقطن، ففي ذلك خطر عليه وعلى الراكبين معه. ومن ثم فالأفضل أن يرجعوا جميعا في سيارة أجرة (تاكسي، ليموزين...) إلى منازلهم.[12]

يظهر لنا هذا المثال **قدرة** تلك المجتمعات على تعبئة جهودها في مواجهة مشاكل الجمع بين شرب الكحوليات والسياقة، وبالتالي قدرتها على التقليل من حوادث الطرقات الناتجة عن شرب الكحوليات. ومن منظور نسق القيم والمعايير، ترجع قدرة المجتمعات الغربية تلك إلى غياب موقف الازدواجية إزاء تعاطي المشروبات الكحولية كما هو الأمر في المجتمع التونسي ومعظم المجتمعات العربية الأخرى. فشرب الكحوليات أصبح ممارسة مقبولة للجميع في هذه المجتمعات وذلك مع بلوغ سن معينة. فالدين المسيحي، على الأقل كما تعرضه الكينسة، لا يحرم تناول المشروبات الكحولية؛ وبالتالي ليس هناك تناقض مع روح تشريعات المجتمعات الغربية التي تمثل فيها الديانة المسيحية دين الأغلبية. وبعبارة أخرى، فهناك **تناسق وانسجام** بين القيم الثقافية الدينية وفلسفة السلطة المسؤولة في المجتمع وسياستها التشريعية. ومن ثم ليس هناك ما يدعو ، على سبيل المثال، إلى الإحراج ثقافيا في طرح قضية تعاطي الكحوليات وتبني الاستراتيجية اللازمة للتخفيف من عدد حوادث الطرقات الناتجة عن الجمع بين السياقة وتعاطي الكحوليات.

ثنائية المقدس – الدنيوي والتكتم على الكحوليات

مقارنة بحملات التوعية الهادفة إلى تحسيس المواطن في بعض المجتمعات الغربية بمخاطر تعاطي الكحوليات، ومقارنة بتبني تلك المجتمعات بعض السياسات العملية للحد من عدد ضحايا حوادث الطرقات، فإن السلطة التونسية يغلب عليها الصمت بخصوص تعاطي المشروبات الكحولية وآثارها على المجتمع وأفراده.

ولا تكاد وسائل الإعلام التونسية، من صحافة مكتوبة وإذاعة وتلفزيون، تتطرق إلى موضوع شرب الكحوليات وآثاره على أفراد المجتمع التونسي وفئاته.[13] فكل ما يجده المرء في الصحافة، مثلا، إن هو إلا

---

[12] لتحاشي حوادث الطرقات تحت تأثير شرب الكحول يتبع الناس تقليداً آخر يتمثل في المجتمع السويدي، مثلاً، في امتناع أحد الأفراد العائدين في نفس السيارة عن شرب الكحوليات، انظر كتاب Alcoholism، مصدر سابق ص27. انظر الكتاب القيم: H. L. Ross: Confronting Drink Driving: Social Policy for Saving Lives (Yale University Press, 1992).
حيث يبين روس أن السياقة في حالة سكر هي مشكل اجتماعي. فمن الضرور أن تفهم على أنها نتيجة لأسباب اجتماعية. فأهم سببين لذلك هما اعتماد الأمريكيين على السيارة، والموافقة الاجتماعية السائدة على استعمال الكحوليات في حالات متعددة.

إشارات عابرة في صفحات قضايا المجتمع حول حالة سكر هنا أو هناك أدت إلى حادث معين في مكان ما. أما القيام بإعداد ملفات حول ظاهرة تعاطي الكحوليات ونشرها للعموم في الصحافة فهي ليست من عادة الصحف والمجلات التونسية اليومية والأسبوعية. ولا يعرف عن الإذاعة المركزية التونسية ولا عن التلفاز الوطني تقديم ملفات ومناقشات حول تعاطي الكحوليات في المجتمع التونسي الحديث.

وفيما يلي نعرض بعض مؤشرات هذا التكتم على ظاهرة تعاطي الكحوليات:

1- نسمع عن طريق وسائل الإعلام بتفاقم حوادث الطرقات عبر القطر التونسي، وتمدنا شرطة/حرس المرور بالإحصائيات والنسب المئوية لهذه الحوادث. وتذكر أحياناً أسباب هذه الحوادث مثل التجاوز غير المسموح به، والسرعة المبالغ فيها، ولكن لا نكاد نسمع أي ذكر لاقتران شرب الكحوليات بوقوع تلك الحوادث، علماً بأن إحصائيات المجتمعات التي تتبنى موقفا مزدوجا من تناول الكحوليات تشير إلى أن شرب الكحوليات يساهم بما يقرب من 50% من حوادث الطرقات خاصة بين الشباب.

2- مما لا شك فيه أن السلطات التونسية، مثل وزارات الداخلية والعدل والشؤون الاجتماعية، لها الوثائق والمعطيات الكافية حول ظاهرة تعاطي الكحوليات في المجتمع التونسي. ولكن تبقى المعلومات التي تحتوي عليها تلك الوثائق من صنف المعلومات السرية التي يجب ألا يعرفها جمهور الناس، وتبقى من ثم حكرا على ثلة من خاصة الخاصة في تلك الوزارات، وبالتالي يصعب الحصول على مثل تلك الوثائق إلا باستعمال جسر العلاقات الخاصة.

3- عند القيام بهذا البحث صادف أن ترددتُ على وزارة الشؤون الاجتماعية لأغراض أخرى، فسألت هناك عن إمكانية الحصول على بعض المنشورات التي تتناول ظاهرة تعاطي المشروبات الكحولية في المجتمع التونسي ونوعية المشاكل الاجتماعية الناتجة عن ذلك. فقيل لي إن الوزارة لا تملك مثل تلك الوثائق، فتعجبت أن يكون الأمر كذلك في وزارة تعنى بالشؤون الاجتماعية وليس لها منشورات عن

---

13 نظراً لأن وسائل الإعلام موجهة عموماً من طرف الدولة، فإنها تتحاشى الكتابة والحديث وتقديم الصورة على الشاشة الصغيرة إلا إذا كان ذلك يعطي انطباعاً إيجابياً عن المجتمع، وبالتالي عن أصحاب القرار. فلا يعرض التلفزيون التونسي، على سبيل المثال، تقارير الحرائق والجرائم وغيرها من الأحداث السلبية التي تقع في أي مجتمع من حين لآخر.

المشاكل الاجتماعية المرتبطة بتعاطي الكحوليات. ولكني تشككت في مصداقية ذلك الكلام عندما التقيت بزميلة تعمل بالوزارة في منصب هام حيث ذكرت أن المسؤولين والعاملين بالوزارة مدعوون للتكتم على الكثير من القضايا رغم وجودها في الواقع الاجتماعي. وضربت لي المثال التالي قائلة: إن نسبة الأطفال غير الشرعيين (اللقطاء) نسبة عالية في المجتمع التونسي الحديث، ولكن أحد المسؤولين واعتراض في إحدى المناسبات على نشر النسبة المئوية الحقيقية في منشورات الوزراة، ودعا إلى تعويضها بنسبة مقبولة، حسب رأيه، في ميزان القيم والمعايير العربية والإسلامية للمجتمع التونسي.[14]

تفيد هذه المؤشرات الثلاثة أن التطرق إلى موضوع المشروبات الكحولية بالكلمة المكتوبة والمنطوقة أو بالصورة **غير مباح** في المجتمع التونسي اليوم. فالموقف المزدوج لهذا المجتمع العربي الإسلامي من قضية تعاطي الكحوليات يضعه في **حالة عجز** لا يقدر بسببها على مصارحة النفس والاعتراف بواقع الأشياء كما هي في الميدان.[15] إن جذور هذا العجز ترجع إلى تأثير **ثنائية المقدس– الدنيوي** على تشريعات السلطات التونسية المسؤولة وقراراتها. كما أن هذه الثنائية لا تسمح أيضاً بالحديث المباح والصريح في قضايا الإجهاض والأطفال اللقطاء وشرب الكحوليات في المجتمع التونسي المسلم، فضلاً عن أن عامل الثنائية في حد ذاته يعمل على تعطيل قدرة المجتمع على الحسم في معالجته آثار تعاطي المشروبات الكحولية عليه. لا بد من الإشارة هنا إلى أن المقدس (العقيدة الإسلامية) يُوَظَّفُ أحياناً كثيرة لصالح السلطات الحاكمة في المجتمع التونسي الحديث. فالتكتم على المشاكل الصحية والاجتماعية التي يعاني منها بعض الأفراد بسبب الإدمان على الكحوليات[16] والتستر على نسبة الأطفال اللقطاء، ونسبة جرائم القتل التي ترتكب بسبب

---

14 كان ذلك في النصف الثاني من شهر سبتمبر 1993.

15 تصرفات غير مقبولة في مجتمع يطمح إلى كسب رهان الحداثة بمعناها الغربي المعاصر.

16 حسن، ناصر بوعلي: الإدمان (دمشق/ بيروت، دار المأمون للتراث، 1988) ص121.

تأثير شرب الكحوليات،[17] كل ذلك يساعد على إعطاء الانطباع بأن الوضع الاجتماعي مستقر وأن الأمور تجري على ما يرام.[18]

وهكذا تضرب السلطات التونسية الحاكمة، بتبنيها سياسة التكتم على العديد من القضايا الاجتماعية، عصفورين بحجر واحد: فمن ناحية، لا ترغب في الإفصاح عن طبيعة تلك القضايا الاجتماعية لأنها لا تريد خدش الحساسية الإسلامية للشعب التونسي المسلم. ومن ناحية أخرى، فإن عدم سماحها بالكلام المباح في هذه القضايا يعزز موقفها بوصفها سلطة قادرة وماسكة بزمام الأمور توفر الأفراد المجتمع وفئاته الأمن والاستقرار. وبعبارة عالم الاجتماع الأمريكي روبرت مارتنRobert Merton ، فللّتكتم على الكحوليات ومضارها وظيفتان: وظيفة ظاهرة manifest والأخرى خفية latent.[19] فهدف الوظيفة الأولى يتمثل في تحاشي آثار المشاريع الدينية عند بعض الفئات الاجتماعية التونسية على الأقل، أما الوظيفة الخفية للتكتم فهي تخدم سمعة النظام القائم والإيحاء باستقرار أوضاع المجتمع

سياسة التكتم وتفاقم مشاكل المجتمع

إن حالة التكتم التي تتبناها السلطات التونسية بخصوص ظاهرة تعاطي الكحوليات في المجتمع التونسي تجعلنا **لا نعرف** الكثير من الشفافية والدقة مدى انتشار الظاهرة بين الفئات الاجتماعية التونسية المختلفة، ولا مدى آثارها السلبية على الأفراد والجماعات في المجتمع عموما. ومهما كان عدد التونسيين المتعاطين للكحوليات ضئيلا، فإنه يمكن الحديث عن **ثلاثة** ملامح سلبية هي نتائج مباشرة أو غير مباشرة لتعاطي شرب الكحوليات:

---

17 المصدر السابق. تشير البحوث في الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن ربع جرائم القتل يكون فيها المجرم تحت تأثير الخمر. وأن خُمس ضحايا هذه الجرائم تعاطوا الخمر قبل وقوع الجريمة، وأن 16/9 من جرائم الاغتصاب تتم والمجرم تحت تأثير الخمر.

18 انظر الهامش 13 أعلاه.

19 Ritzer, G. Robert Merton's Model of Structural Functionalism in Sociological Theory (New York: Alfred A. Knopf, Inc. 1983) pp23-32.

1- تشير، كما رأينا، إحصائيات المجتمعات التي لا تتكتم، بل على العكس، تفصح عن دور شرب الكحوليات في **حوادث الطرقات**، إلى أن ما يقرب من 50% من تلك الحوادث لها علاقة ارتباط قوية بتعاطي الكحوليات من طرف سائقي السيارات والحافلات والشاحنات.[20]

2- يكاد يكون وجود مجموعة من الأفراد المدمنين مسلمة من المسلمات في كل مجتمع يتعاطى الكحوليات. فالمجتمع التونسي الحديث له بالتأكيد مدمنوه كما أن له أفراده الذين هم في طريقهم إلى الإدمان.[21]

3- قد يؤدي تعاطي الكحوليات إلى **حوادث القتل** بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. فاستعمال المسدس أو البندقية في خصام مع الآخرين كثيرا ما يؤدي إلى سقوط قتلى. فالعلاقة مباشرة هنا بين حالة السكر واقتراف جريمة القتل.[22]

أما اقتران السكر بسبب تعاطي الكحوليات بجرائم القتل بصورة **غير مباشرة** فيمكن له بالحالة التالية التي روتها لي شرطية كندية مختصة بشأن تحقيقات حوادث القتل في منطقة مدينة طورنتو بكندا قالت الشرطية المذكورة: "رجع الزوج سكرانا إلى منزله حيث وجد زوجته تُقَطّعُ البطاطس استعدادا لطبخ وجبة العشاء. ويبدو أن العلاقة بين الاثنين لم تكن على ما يرام، ولم يكن من الصعب أن يبدأ الشجار بينهما والزوج في حالة السكر تلك. وتحول الشجار إلى تعنيف جسدي للزوجة وشتمها، فما كان منها في هذا الوضع الكثير التوتر والقلقِ للتحكم في الأعصاب إلا أن ضربت زوجها بالسكين ضربة قاتلة."

نحو استئصال ثنائية المقدس–الدنيوي

إن للمجتمع التونسي الحديث ثلاثة اختيارات في التعامل مع ظاهرة تعاطي الكحوليات والمشاكل الناجمة عنها:

---

20 يشير L. H. Ross في كتابه السابق ذكره (هامش 12) إلى أن أكثر من نصف القتلى في حوادث الطرقات المتأثرة بشرب الكحوليات هم السائقون أنفسهم، وأن 20% من الضحايا يمثلون الأشخاص المرافقين للسائق السكران في سيارته.

21 الإدمان، مصدر سابق ص112–122، وانظر كذلك:
A Alasuutari: Desire and Graving: A Cultural Theory of Alcoholism (Albany: State University of New York Press, 1992).

22 الإدمان، مصدر سابق، ص121.

أ. أن يدع الأمور كما هي ولا يفعل شيئاً يمكّن من التقليل من حجم تلك القضايا الثلاث.

ب. تبني فلسفة المجتمعات الغربية المتقدمة وسياستها في مجابهة هذه القضايا ومعالجتها.

ج. سلوك النهج الإسلامي في معالجة تعاطي المشروبات الكحولية.

إن تبني الخيار (أ) لا يخدم بالتأكيد مصلحة المجتمع التونسي على المدى البعيد. فالسماح بتعاطي الكحوليات يفرز بصورة شبه حتمية مشاكل على المستويين الفردي والمجتمعي. وترك تلك المشاكل بدون معالجة وبدون حل لا يمكن إلا أن يزيد من تدهور تراكمي لأوضاع المجتمع مع مرور الزمن. و كما رأينا، فإن حالة العجز إزاء تعاطي الكحوليات وعدم التعامل معها بشفافية وواقعية في المجتمع التونسي الحديث ترجع في الأساس إلى ما سميناه بثنائية **المقدس – الدنيوي**. ولا يبدو الخروج من مأزق حالة العجز هذه ممكنا بدون إزاحة ثقل هذه الثنائية التي تعرقل حركية المجتمع التونسي في الوصول إلى كسب رهان معالجة محدودة على الأقل أو حتى الظفر بحلول جذرية لمعضلة تفشي ظاهرة تعاطي الكحول.

ولكن ما هي (الاستراتيجية) أو (الاستراتيجيات) التي ينبغي أن يتبناها المجتمع التونسي الحديث لوضع حد للموقف المزدوج (ثنائية المقدس– الدنيوي) في تعامله مع تعاطي الكحوليات؟

من الناحية النظرية والعلمية، هناك طريقتان للتخلص من تلك الازدواجية / الثنائية:

1- معالجة ظاهرة تعاطي الكحوليات وآثارها بالتبني لمنهج أحد طرفي الثنائية دون الآخر، أي منهج المجتمعات الغربية وفلسفتها وسياستها، أو منهج الإسلام وفلسفته وسياسته .

2- معالجة تعاطي الكحوليات وآثارها بالجمع المتناسق بينهما:

أ. الجمع بين النموذج الإسلامي والغربي

ولنبدأ بمناقشة منهج الجمع بين الرؤية الإسلامية والرؤية الغربية في التعامل مع ظاهرة تعاطي كل المخدرات بما فيها الكحوليات. فمن جهة، يتبنى الإسلام موقف التحريم المطلق على المسلمين أن يتعاطوا الكحوليات. والموقف الإسلامي شفاف وحاسم بهذا الصدد، فلا يقبل الإسلام أي حيثيات أو نسبيات : ﴿إِنَّمَا الْخَمْرُ

والْمَيْسرُ والأَنْصَابُ والأَزْلامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَان فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلكُمْ تُفْلِحُون، إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعدَاوَةَ وَ الْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ و الْمَيْسرِ وَيَصُدَّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللهِ وعَنْ الصَّلاةِ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتهُونَ﴾.[23] ومن جهة ثانية، تبيح الرؤية الغربية تعاطي الكحوليات، فالمعايير والقيم الثقافية للمجتمعات الغربية المعاصرة تشجع مواطنيها – بحكم التعود الجماعي على شرب الكحوليات على مر العقود والقرون – على تعاطي الكحوليات.[24]

فبالرغم من ازدياد حملات التوعية اليوم عن مضار تعاطي الخمور في الكثير من الحالات، فإن ما يطالب به المواطن الغربي العادي ليس الإقلاع الكامل –بالمعنى الإسلامي للكلمة (فاجتنبوه، فهل أنتم منتهون؟)–عن تعاطي الكحوليات، وإنما هو تبني موقف **الاعتدال** في ذلك. فمحاولة الجمع بين الرؤيتين الغربية والإسلامية في التعامل مع المشروبات الكحولية هي محاولة الجمع بين المتناقضات. وهي في أحسن الظروف **عملية تلفيق** لا عملية تكامل وتناغم وانسجام بين الرؤيتين، إن هذه الثنائية (المقدس–الدنيوي) التي يتصف بها المجتمع التونسي الحديث ويعمل بمقتضاها في تعامله مع ظاهرة تعاطي الكحوليات تشكل، في نهاية المطاف، موقفا تلفيقيا أدى إلى إفراز إشكالية تتجسد في **حالة عجز** هذا المجتمع عن مجابهة واقعية وشفافة لآثار تعاطي الكحوليات، كما حاولنا وصفها في الصفحات السابقة.

ب. تبني النموذج الغربي وإشكالياته

أما تبني المجتمع التونسي الحديث للنهج الغربي وفلسفته في التعامل مع ظاهرة تعاطي التونسيين للمشروبات الكحولية فهو يعني **الإلغاء** الكامل لتدخل الدين الإسلامي عاملا أساسيا في التشريعات والسياسات والقوانين الخاصة بتعاطي الكحوليات، فُيلْغى، مثلاً، قانون منع توزيع الكحوليات في شهر رمضان ويوم الجمعة، فيصبح المجتمع التونسي بذلك قريبا جدا مما عليه الحال في المجتمعات الغربية بخصوص ضوابط تعاطي الكحوليات في الأماكن العامة. أي لا يؤثر عامل العقيدة الإسلامية، كما لا يؤثر عامل الديانة المسيحية في المجتمعات الغربية، في سن القوانين والتشريعات التي تضبط التعامل مع المشروبات الكحولية. وبعبارة أخرى،

---

23 سورة المائدة، الآيتان 90–91.

24 انظر ملاحظات Ross في الهامش 12.

يتحرر تعاطي الكحوليات في المجتمع التونسي من تأثير المقدس (الدين)، ويصبح خاضعا لتأثير الجانب الدنيوي (المادي) **فقط**.

والسؤال المطروح الآن يتكون من شقين:

1- هل يقبل المجتمع التونسي تبني البديل الغربي في التعامل مع تعاطي الكحوليات؟
2- هل هذا البديل هو أفضل البدائل التي يمكن أن تتعامل بها المجتمعات مع قضية تعاطي الكحوليات؟

يمكن القول بالنسبة للشق الأول من السؤال: إن المجتمع التونسي لا يبدو أنه مهيأ في الظروف الحالية لأن يلغي بجرة قلم إلغاء كاملا تدخل الدين الإسلامي (المقدس) في التعامل مع تعاطي الكحوليات. ويكفي هنا ذكر بعض الأسباب المساندة لهذا الاتجاه:

1- إن نداء الرئيس بورقيبة للتونسيين، في الستينيات من هذا القرن، للإفطار في شهر رمضان لم يلق نجاحا شعبيا، ووقع التراجع عنه أثناء الحكم البوقيبي ذاته. فرد الفعل الشعبي الرافض يظهر رغبة جماعية في المحافظة على المقدس (صيام شهر رمضان) رمزا مهما من رموز الانتساب إلى الهوية الإسلامية والتعبير عنها. وعلى الرغم من أن تحريم الكحوليات ليس من أركان الإسلام الخمسة، فإن تحريم الخمر وما شابهها من الكحوليات مسألة محسومة بالنص القرآني والسنة النبوية والإجماع الفقهي كما ذكرنا سابقا. وبالتالي فالتشريع الإسلامي بخصوص تعاطي الكحوليات هو تشريع محفوف باللمسات القدسية التي يصعب تعطيل تأثيرها الشعوري واللاشعوري في سلوكيات الأفراد والجماعات في المجتمع التونسي الحديث.

2- إن بروز ما أصبح يسمى بظاهرة "الصحوة الإسلامية" منذ بداية السبعينيات واقترانها بنشاط الحركات الإسلامية في المشرق والمغرب العربيين، بما في ذلك القطر التونسي، لا يساعد السلطات التونسية على اتخاذ قرار في هذه الظروف يقصي تماما تدخل الدين الإسلامي في التعامل مع تعاطي الكحوليات داخل المجتمع التونسي.

3- وكما أشرنا سابقا، هناك اتجاهات وحملات متزايدة في العديد من المجتمعات الغربية مثل فرنسا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الخ... تعمل على تحسيس مواطنيها بأهمية تبني الاعتدال، على الأقل، في

تعاطي المشروبات الكحولية والامتناع عنها عند السياقة أو أثناء الحمل بالنسبة للنساء. فهذا الواقع الجديد في تلك المجتمعات لا يشجع بالتأكيد أصحاب القرار في المجتمع التونسي على التبني بالكامل للنموذج الغربي التقليدي في التعامل مع ظاهرة تعاطي الكحوليات.

أما الشق الثاني من السؤال فيفحص مدى **الحكمة الاجتماعية** في تقليد المجتمع التونسي أو أي مجتمع إسلامي آخر للنموذج الغربي في تعامله مع ظاهرة تعاطي الكحوليات. قد يرى بعض الأفراد والجماعات والنخب في المجتمعات العربية الإسلامية أن السماح بتعاطي الكحوليات وفقا للنموذج الغربي مؤشر على **الحداثة واحترام حرية الفرد** في التصرف في شؤون حياته كما يشاء ما دام يلتزم القواعد والضوابط التي يحددها المجتمع المدني.

أما التحليل لموضوع تبني المجتمعات العربية الإسلامية للنموذج الغربي في التعامل مع المشروبات الكحولية من **وجهة نظر تنموية حديثة** فإنه يقود الباحث إلى نصح تلك المجتمعات بالإعراض إعراضا كاملا عن النموذج الغربي في التعامل مع تعاطي الكحوليات. فمن ناحية، هناك اتفاق في أدبيات علم التنمية في العلوم الاجتماعية على أن الهدف النهائي لكل عملية تنموية أصيلة يجب أن يتمثل **في رفع مستوى إنسان المجتمعات النامية**.

ومن هنا يأتي في رأينا، السؤال المشروع: هل إن تعاطي الكحوليات بطريقة جماعية مسموح به في الفضاءات العامة والخاصة لهذا المجتمع أو ذاك يساعد فعلا على رفع مستوى المتعاطين لها والمدمنين عليها؟ وبعبارة أخرى، هل انتشار تعاطي المشروبات الكحولية بين الفئات الاجتماعية المختلفة يؤدي إلى النهوض بعملية التنمية، أو بالعكس إلى مضاعفة مظاهر التخلف في المجتمعات العربية الإسلامية ومجتمعات العالم الثالث عموما؟ إن ثقل فاتورة الآثار السلبية الصحية والاجتماعية لتعاطي الكحوليات بالنسبة للفرد والمجتمع لا تسمح بكل تأكيد بمباركة تفشي هذه الظاهرة في المجتمعات المتخلفة على الخصوص. ومن ثم فإن تجاهل

هذه الحقيقة يقوي من حظوظ استمرار ما سماه الباحث يوسف الصايغ **بالتنمية العصية** في المجتمعات العربية الإسلامية.[25]

ومن ناحية أخرى، فإن عدم تبني المجتمعات العربية الإسلامية للنموذج الغربي في تعاملها مع تعاطي المشروبات الكحولية يمكن أن ينظر إليه على أنه يندرج في فلسفة واستراتيجية ما أصبح يعرف **بالتنمية المستقلة**،[26] أي تلك التنمية التي يُعَوِّل فيها المجتمع على موارده الاقتصادية الذاتية وبناه الاجتماعية وتراثه الثقافي في عملية تشييد صرح البناء التنموي. وهناك اعتراف متزايد بين العلماء المتخصصين والخبراء العاملين في ميادين المشاريع التنموية في العالم الثالث بأن عملية التنمية المستقلة هي أكثر الاستراتيجيات نجاحا في إخراج المجتمعات النامية من حالة التخلف ووضعها بصورة ثابتة على درب مسيرة التنمية الواعدة. ومن هنا، فرفض المجتمع التونسي لتبني المشروع الغربي بخصوص تعاطي الكحوليات يعد رفضا مشروعا يدعمه، من جهة، اختلاف قيمه الإسلامية عن قيم المجتمعات الغربية. وهو من جهة أخرى، تحرر من عقدة التبعية للغرب خاصة في تقليده في سلبياته، ونصر عملي لتطبيق مبدأ الفلسفة المستقلة كأنجح بديل استراتيجي للتغلب على معضلة التنمية العصية.

ج. تنبي النموذج الإسلامي

إن تبني المجتمع التونسي للبديل الإسلامي في التعامل مع ظاهرة تعاطي المشروبات الكحولية يعني اعتماد السلطات التونسية على عقيدة مجتمعها العربي الإسلامي وتراثه وتشريعه وقيمه من أجل رسم استراتيجية ذاتية ومستقلة تكون أكثر جدوى وفاعلية، على الأمدين القصير والبعيد، من النموذج الغربي بالنسبة لمعالجة تعاطي المشروبات الكحولية في المجتمع.

ولا بد من الاعتراف هنا بأن تطبيق مشروع المنهج الإسلامي في التعامل مع الكحوليات في الواقع الميداني يمثل تحديا كبيرا لما تعود على ممارسته عدد كبير من التونسيين المتعاطين بانتظام للمشروبات الكحولية ومن

---

25 الصايغ، يوسف: التنمية العصية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992م).

26 انظر الفصل الثالث: ما هي التنمية بالاعتماد على النفس؟ في كتاب التنمية العصية (مصدر سابق)، ص133-172.

المدمنين عليها.[27] فالتحدي هنا لا يعني استحالة كسب رهان البديل الإسلامي؛ إذ مما لا شك فيه أن تعاطي الكحوليات **سلوك مكتسب** وليس بالسلوك الفطري الذي يولد عليه الإنسان، ومن ثم فهو قابل للتعديل والتغيير.

فشرب الكحوليات هو بالتأكيد سلوك يتعلمه البشر في المجتمع كما يتعلمون التدخين أو شرب القهوة أو الشاي، حيث يتم تعلم كل تلك الألوان من السلوك بوساطة ما يسميه علماء الاجتماع **التنشئة الاجتماعية** socialization، أي تلك العملية التي يتعلم عن طريقها الأفراد كل ما يجري في المجتمع تقريبا، وذلك عبر التفاعلات الاجتماعية في معناها الواسع العريض. وهذا يعني، مرة أخرى، أن تعاطي الكحوليات أو التدخين هو سلوك اجتماعي بطبيعته،[28] وكل سلوك اجتماعي مكتسب يبقى دائما قابلا للتغيير إذا توفرت بعض الشروط الأساسية، مثل: سن التشريعات والقوانين الجديدة، والقيام بحملات توعية للكهول وتربية الأجيال الناشئة وفق تنشئة اجتماعية جديدة بخصوص مخاطر تعاطي المشروبات الكحولية، أي إن إرساء نسق ثقافي جديد يدعو للابتعاد عن تعاطي الكحوليات يمثل خطوة رئيسية في إحداث التغيير لصالح تبني النموذج الإسلامي. وبالتوازي مع النسق الثقافي الجديد، يجب أيضاً القيام بتنظيم النسق البنيوي للمجتمع تنظيما جديدا يساعد على الدفع بحركة التغيير في اتجاه تجسيد البديل الإسلامي في الواقع المعيش.

إن **استعمال الاستراتيجية البنيوية الثقافية** قد لا يكون كافيا لإحداث التغيير المطلوب وبالسرعة الكافية. إذ إن ظاهرة تعاطي الكحوليات معقدة الجوانب يمتزج فيها الاجتماعي بالشخصي، والواقعي بالخيالي، والمادي بالروحي. فنجاح التجربة الإسلامية في تعاملها مع الكحوليات يرجع في رأي بعضهم إلى اعتمادها على العامل الديني العقدي. وهذا ما شهد به المؤرخ الإنجليزي الشهير أرنولد توينبي Arnold Toynbee حين قال: "إن الروح الإسلامية تستيطع أن تحرر الإنسان من ربقة الخمر عن طريق الاعتقاد الديني العميق

---

[27] أبو حمدان، يوسف عبد الوهاب: الإدمان الكحولي، أسبابه وطرق العلاج، في المجلة العربية للدراسات العربية الأمنية. المجلد الثامن، العدد 15، رجب – فبراير 1993م.

[28] انظر ملاحظات Ross في الهامش 12 أعلاه.

... وهي التي استطاعت أن تحقق ما لم يمكن للبشرية أن تحققه في تاريخها الطويل، حيث استطاع الإسلام أن يحقق ما لم تستطع أن تحققه القوانين المفروضة بالقوة من خارج النفس.[29]

إن مقولة توينبي هذه تذكرنا بمقولة ماكس فيبر Max Weberبخصوص أثر الروح البروتستانتية Protestantفي ظهور الرأسمالية في الحضارة الغربية.[30] فالعامل الديني يبدو حاسما، في كلا الحالتين، في إحداث تغيير اجتماعي كلي macro– sociological في الحضارتين الغربية والإسلامية. ففيبر يرى أن الروح الدينية في البروتستانتية هي القادرة على تمكيننا من فهم التحولات الاقتصادية (المتمثلة في الرأسمالية) التي عرفتها المجتمعات الغربية المعاصرة وتفسيرها تفسيرا علميا معقولا. يومكن لقول نفسه تقريبا من وجهة نظر توينبي وأمثاله بالنسبة لدور العقيدة الإسلامية التي تتبنى نسق المعايير والقيم والتنظيمات (البينات) الاجتماعية التي تحارب تفي تعاطي الكحوليات بوصفها ظاهرة جماعية، وذلك بالاعتماد على إقناع الأفراد والجماعات المسلمة انطلاقا **من عقائد الدين الإسلامي وقيمه وشرائعه** بضرورة اجتناب تعاطي المشروبات الكحولية وغيرها مما هو ضار بالحياة الإنسانية.

تحيز القرار السياسي للنموذج العربي

إن إيجابيات المشروع الإسلامي في مكافحة معضلة تعاطي المشروبات الكحولية بمستوياتها الفردية والمجتمعية لا تكاد تخفى على الباحث الموضوعي. فالمشروع الإسلامي يمثل ثورة جذرية على الكحوليات باعتبارها مخدرات مهددات للعقل الإنساني، فضلا عن مضارها البدنية. ولكن هذا المشروع الإسلامي بقي نموذجا مثاليا بالمعنى الفيبري أكثر منه واقعا ملموسا في كثير من المجتمعات الإسلامية عبر حقب مقدرة من تاريخها الطويل. إن سياسات المجتمع التونسي الحديث وتشريعاته بخصوص تعاطي المشروبات الكحولية مثال حي على المسافة الكبيرة التي تفصله عن النموذج الإسلامي. ولذلك أسباب معاصرة:
1- مما لم يشجع ولا يشجع على تبني المجتمع التونسي لسياسات وتشريعات قريبة من النموذج الإسلامي بخصوص التعامل مع الكحوليات وجود قيادات سياسية منذ الاستقلال **متأثرة تأثراً بالغا بالغرب**. فدور

---

29 الإدمان، مصدر سابق ص123-124.

30 Weber, Max: Ethique Protestante et L' Esprit du Capitalisme (Paris: Plon, 1967).

القيادات السياسية في حركة مجتمعات العالم الثالث دور مركزي يكاد يطبع كل شيء في تلك المجتمعات، فقد أجيزت في فجر الاستقلال تشريعات شبه ثورية بالنسبة لتقاليد المجتمع التونسي أعطت المرأة التونسية حقوقا ريادية مقارنة بمعظم تشريعات بقية المجتمعات العربية والإسلامية الخاصة بالمرأة.[31]

وترجع سهولة تمرير مثل هذه التشريعات في المجتمع التونسي، بصورة أساسية، إلى التعاطف الشديد الذي كان لقيادته الجديدة مع الغرب تحت قيادة الرئيس السابق الحبيب بورقيبة. وفي المقابل فإن مشروع التعريب في المجتمع التونسي لا يزال متذبذبا ومتعثرا إلى يومنا هذا. إذ إن النخب السياسية والثقافية والمهنية المهيمنة وغيرها لا تزال **منحازة إلى اللغة الفرنسية وثقافتها**. وقياسا على تينك الحالتين فإن مشروع النموذج الإسلامي في التعامل مع الكحوليات لا ينتظر أن يلقى ترحيبا كبيرا عند تلك النخب التي هي صاحبة القرار.

فالمتغير الحاسم هنا متغير ذو **طبيعة ثقافية سياسية**، فضلاً عن جانب الانحياز اللغوي والثقافي إلى العالم العربي. فالقطر التونسي يطل على أوروبا من خلال موقعه الجغرافي المتوسطي، ومن ثم لا يمكن إلا أن يكون منفتحا على الثقافات الأوروبية. فتونس هي قبلة السياح الأوروبيين على الخصوص، فمن الصعب في هذه الظروف أن يجد المشروع الإسلامي آذانا صاغية وعقولا متدبرة في استراتيجية للخلاص من تعاطي المشروبات الكحولية بوصفها ظاهرة اجتماعة ذات أخطار جسيمة حالا ومآلا.

2- ومما يزيد الطين بلة أن أصحاب القرار في المجتمع التونسي الحديث يرون أن تطبيق النموذج الإسلامي في التعامل مع الكحوليات سوف يضر بطريقة غير مباشرة باقتصاد البلاد الذي يعتمد اعتمادا كبيرا على القطاع السياحي.

وعلى الرغم مما يبدو لعامل السياحة من ثقل اقتصادي على عملية التنمية في تونس اليوم، فإنه لا يخلو من عدة إشكاليات. فحركة السياحة في اتجاه هذا البلد أو ذاك تتأثر بعوامل داخلية لكل من مجتمع السياح والمجتمع المضيف. وقد تتأثر بعوامل أخرى تتجاوز ذينك المجتمعين. فحرب الخليج الثانية قد قلصت حجم السياح بطريقة خطيرة في مجتمعات الشرق الأوسط بما في ذلك تونس. إن تردي الوضع الاقتصادي في

---

31 مجلة الأحوا الشخصية (تونس 1956م).

مجتمعات الشمال وازدياد تسب البطالة فيها لا بد أن يؤثر سلبا في حركة تدفق السياح على مجتمعات الجنوب. كما أن استقرار المجتمع المضيف يؤثر تأثيرا حاسما في استقطاب السياح. فتردي حالة الأمن في كل من المجتمع الجزائري والمصري منذ عامين بسبب الصراع بين السلطات الحاكمة والحركات الإسلامية قد اضر ضررا شديدا بمداخيل القطاع السياحي. فمداخيل هذا القطاع تبقى إذن **محفوفة بعدة أخطار** لا يمكن التحكم فيها بسهولة لا من الداخل ولا من الخارج.

ومن ثم فليس من الحكمة الاقتصادية أن يصبح قطاع السياحة العمود الفقري للدورة الاقتصادية في المجتمع. وعليه فإن الاعتماد على القطاع السياحي موردا رئيسيا لدخل المجتمع يمثل شكلا جديدا من أشكال التبعية يربط مجتمعات الجنوب بمجتمعات الشمال. وهو بذلك يقلل من استقلالية المجتمعات النامية، ويحد من توجهها للاعتماد على الذات، والعمل أكثر على تطوير القطاعات الحيوية الثابتة للدورة الاقتصادية، تلك القطاعات التي لا تتأثر، مثل قطاع السياحة، **بمزاج الظروف** التي يعيشها المجتمع أو تلك التي تحيط به من قريب أو بعيد.

وحتى إن أقررنا بأهمية القطاع السياحي وجدواه في تنشيط الدورة الاقتصادية للمجتمع التونسي الحديث، فإن ذلك لا ينبغي أن يعني بالضرورة إقصاء تطبيق النموذج الإسلامي في معالجة معضلة تعاطي الكحوليات في هذا المجتمع. فيمكن للمشرع التونسي أن يقوم بإصدار تشريعات خاصة بالمواطن التونسي المسلم وأخرى خاصة بالأجنبي غير المسلم تضبط سلوكهما بالنسبة للتعامل مع المشروبات الكحولية. ومثل هذه الازدواجية التشريعية يبدو أنه معمول بها في الوقت الراهن، وهي لا تمثل بدعا في النظم القانونية؛ فَتُمْنعُ الفنادقُ، مثلا، من تقديم المشروبات الكحولية للمواطنين التونسيين المسلمين.

هذا وتفيد الملاحظات الميدانية أن ظاهرة تعاطي المشروبات الكحولية قد ازداد حجمها بين التونسيين مع انتشار المرافق السياحية للأجانب الزائرين سواء كان ذلك في اعماق الصحراء وواحاتها أو على قمم الجبال أو على شواطئ البحر، وهذه نتيجة اجتماعية منتظرة. فمن جهة تكثر في تلك الظروف فرص تعاطي الكحوليات في الفنادق والمقاهي والحانات الخ... المعدة للسياح الأجانب. ومن جهة أخرى، يسمح التشريع

التونسي للمواطن بأن يرتاد تلك الفضاءات العامة ويمارس، في معظم الأحيان، "حقه" في تعاطي المشروبات الكحولية مثله مثل الأجانب من السياح غير المسلمين.

فانتشار قطاع السياحة على طول البلاد التونسية وعرضها لا يمكن في هذه الظروف إلا أن يزيد من نسبة التونسيين المتعاطين للكحوليات، إذ إن ازدياد فرص تعاطي الكحوليات في حد ذاته عامل حاسم في التأثير على ازدياد عدد التونسيين المتعاطين للكحوليات، وفي غياب تطبيق التشريع الإسلامي وحدوده على التونسيين، فإن ذلك لا يمكن إلا أن يساعد على زيادة عدد المتعاطين للمشروبات الكحولية.

وبلغة علم الاجتماع، فالبنى الاجتماعية (الفضاءات العامة) وقوانين المجتمع التونسي الحديث وقيمه ومعاييره (النسق الاجتماعي) تتعاون على إفساح المجال أمام التونسي لتعاطي المشروبات الكحولية. **فالقطاع السياحي** يساهم، على هذا الأساس، **في زيادة تفشي السلوك الاجتماعي الكحولي** عند التونسيين. وهو بذلك **يتشابه كثيرا** مع ما فعله وجود الأقلية الفرنسية في تونس أثناء الفترة الاستعمارية. فالمحتلون الفرنسيون أقاموا فضاءات عامة هنا وهناك لتعاطي الكحوليات، أي أنهم زادوا في فرص تعاطي الكحوليات في المجتمع التونسي.

ومن ثم فالآثار السلبية للاحتلال الفرنسي لا تقتصر على استغلاله اقتصاديات القطر التونسي، ولا في هجمته على اللغة العربية، ولا في تعطيله لمقدرة التونسيين على تسيير أنفسهم اجتماعيا وسياسيا، بل تشمل أيضاً **الإرث الاستعمار** الكحولي – على مستوى النسق الثقافي والبنى الاجتماعية – الذي خلفه الفرنسيون في الشمال والجنوب وفي الشرق والغرب من القطر التونسي. ففي كلا الحالتين يقترن وجود الآخر بحضور متزايد لتعاطي الكحوليات في المجتمع التونسي من طرف التونسيين. فبالنسبة للإرث الاستعماري الكحولي، لم يكن للتونسيين مجال كبير للمقاومة. فالعلاقة بين الطرفين كانت علاقة مستعمَر بمستعمر.[32]

---

32 Memmi, Albert: Portrait du Colonise et du colonisateur (Paris: Gallimard, 1985).

أما اليوم فمجال التحرر والاستقلالية عن ضغوط الآخر أفضل بكثير للمجتمع التونسي مما كان عليه الوضع أيام الاحتلال، أي أن هناك قدرة أكبر على الأخذ بزمام المبادرة والقيام بالاختيار الذي يخدم مصلحة الفرد والمجتمع وانتماءهما العربي الإسلامي، ويعزز روح الاعتماد على الذات وفك عقدة التبعية للآخر من الأساس.

النخب السياسية وتوظيف العجز

يتضح ممَّا سبق أن أصحاب القرار في المجتمع التونسي الحديث لا يستطيعون التحمس لتبني البديل الإسلامي في التعامل مع المشروبات الكحولية، كما أنهم ليسوا قادرين على تبني النموذج الغربي كاملا. فهم أصحاب **موقف (البين بين)**.

فالموقف المزدوج عند الأفراد يقترن بالتردد في السلوك والعجز على الحسم في التعامل مع الأشياء. وتصدق هذه الصفات إلى حد كبير على المجتمع عامة إذا كان مصابا بالازدواجية، سواء كان ذلك على مستوى نسقه البنيوي أو نسقه الثقافي. أي إن الثنائية بوصفها واقعاً نفسياً للفرد أو واقعا بنيويا ثقافيا بالنسبة للمجتمع لا يمكن إلا أن تفرز تناقضات وصراعات وتمزقات داخل شخصية الفرد وداخل جسم المجتمع الكبير. فالوضع في كلا الحالتين دائماً يقترن بحالة من العجز. ويتمثل هذا عند الفرد في مظهرين:

1- تكاثر أعراض السلوكيات المترددة.

2- إصابته ببعض الأمراض النفسية التي قد تشل قدرة شخصيته على القيام بالسلوك السوي الفاعل في محيطه الاجتماعي.

أما على المستوى المجتمعي، فازدواجية المعايير والقيم الثقافية تؤدي، في نظر دوركايم، إلى حالة اللامعيارية anomieالتي تقترن بالنزوع نحو الهدم أكثر من النزوع نحو البناء في المجتمع. فظاهرة السلوكيات الانحرافية والإجرامية على سبيل المثال تميل إلى الزيادة لا إلى النقصان في هذه الظروف. فهذه السلوكيات تمثل جانبا من الأمراض الاجتماعية الناتجة عن ثنائية المجتمع. وهي، مثل الأمراض النفسية للفرد، تعمل على إعاقة المجتمع وإصابته بالعجز عن الحركة الوثَّابة والخلاَّقة. وبوصفه نسقا اجتماعيا، فالمجتمع المزدوج تكثر فيه

الصراعات الاجتماعية والثقافية التي قد تؤدي إلى حالة من الفوضى. وهي كلها معالم **تضعف من قدرة المجتمع** على مجابهة شؤونه بعزم وحسم.

لكن عجز السلطات التونسية عن اتخاذ القرار الحاسم لصالح النموذج الغربي كاملا أو البديل الإسلامي كاملا لا يفسره فقط الواقع الاجتماعي والثقافي للمجتمع التونسي الحديث ونخبه السياسية والثقافية. بل ينبغي إضافة ما أطلقنا عليه عامل **التوظيف السياسي** لهذا الموقف المزدوج من تعاطي الكحوليات، أي أن النخب تستعمل هذه الثنائية لصالحها. فهي مثلا لا تفصح للرأي العام عن نسبة حوادث الطرقات المرتبطة بتعاطي الكحوليات، أو نسبة الأطفال اللقطاء، الخ... لا بسبب الحساسية الدينية في هذه الأمور فحسب، بل لأن التستر على تلك الإحصائيات يساعدها على تمرير صورة إيجابية عن أحوال المجتمع في ظل حكمها. ويمثل هذا، من وجهة النظر الوظيفية في علم الاجتماع، هدفا لا يجوز التقليل من شأنه في أي محاولة جادة لفهم طبيعة تعامل المجتمع التونسي الحديث مع ثنائية (المقدس–الدنيوي).

وهكذا فوراء عجز المجتمع التونسي الحديث عن التعامل مع ظاهرة تعاطي الكحوليات بكل شفافية وواقعية وكفاءة وحداثة موقف، عاملان لا عامل واحد. وهما، في نهاية الأمر، عاملان اجتماعيان (سوسيولوجيان). الأول ذو طبيعة يمتزج فيها **الاجتماعي بالثقافي**، والثاني يغلب عليه الطابع **السياسي**. إن حضور الازدواجية المتمثلة في هذين العاملين لا يبشّر بخروج قريب للمجتمع التونسي الحديث من معضلة العجز التي وصفنا بعض ملامحها في الصفحات السابقة.